دور تطور تركيب القطاعات الاقتصادية للاقتصاد العراقي في عملية النمو الاقتصادي بعد 2003

The role of the evolution of the installation of the economic sectors of the Iraqi economy in the process of economic growth after 2003

م.م مهند خميس عبد

جامعة الفلوجة / كلية الادارة والاقتصاد

المستخلص

أن عملية تطوير أنتاج القطاعات الأقتصادية أضحت القوى المؤثرة في معظم بلدان العالم وبالاخص في الدول المتقدمة بشكل خاص والدول النامية بشكل عام, وذلك لأنها تساهم في زيادة النمو الاقتصادي لذلك البلد من خلال تقديم العدد الآكبر من فرص التشغيل والقوة العاملة والمساهمة في قيمة الانتاح الآجمالي وغيرها.

تبين نتائج البحث بأنخفاض نسبة مساهمة هذة القطاعات في الناتج المحلي الأجمالي تدريجيا خاصة بعد سنة 2003واحتلال العراق ،فهو لايزال أقتصاد ريعي (أحادي الجانب) على الرغم من توفر المواردالعديدة والمتنوعة والامكانات المتاحة فية ، لذا فأن أعتماد أستراتيجيات ملائمة وفعالة لحالة الأقتصاد العراقي وقطاعاته الاساسية مع توفر البيئة المناسبة لذلك من شأنه أن يؤدي الى تقليل الأعتماد على القطاع النفطي في تكوين الناتج المحلي الأجمالي وزيادة نسبة مساهمة القطاعات الأقتصادية الأخرى كالزراعة والصناعة الامر الذي يؤدي الى رفع انتاجية القطاعات الاقتصادية المكونة للأقتصاد العراقي وبالتالي زيادة الناتج المحلي الأجمالي الذي بدورة يعالج المشاكل التي يمر بها الاقتصاد العراقي بصورة عامة .

Abstract

The process of developing the production sectors of the economy have become influential forces in most countries of the world, especially in developed countries, in particular developing countries in general, because they contribute to the economic growth of the country by providing the largest number of operating and the labor force and contribute to the value of Alantah GDP and other opportunities..

Show Find a decrease percentage contribution of these sectors to the GDP results gradually, especially after the year 2003 and the fall of the regime, he is still Economics Rei (unilateral) Despite the availability of Almwardalaadidh and diverse potentials in it, therefore, the adoption of appropriate and effective for the state of the Iraqi economy and its sectors basic Strategies with the appropriate environment provides so would lead to reduce dependence on the oil sector in the formation of the gross domestic product and increase the proportion of the contribution of other economic sectors such as agriculture and industry which leads to raise the productivity of constituent economic sectors of the Iraqi economy and the thus increasing gross domestic product, which in turn addresses the problems that passes the Iraqi economy in general..

المقدمة :

لقد تدهور أداء الاقتصاد الكلي في العراق بسب عدد من المؤثرات الداخلية والخارجية ، فعلى الصعيد الخارجي حرب طويلة ألأمد مع إيران مما استنزف العراق كافه احتياطاته من الموجودات الأجنبية ، ودخوله في اتفاقيات من شانها تفاقم المديونية بالإضافة إلى تجميد أرصدته لدى البنوك العالمية بسبب الحصار ألاقتصادي المفروض عليه من ألأمم المتحدة بسبب حرب الخليج الثانية في (2 أب 1990) ، أما على الصعيد الداخلي فتمثل في تدهور شروط التبادل التجاري وتقلص الأسواق ألإقليميه مع ما صاحب ذلك من سياسات ماليه وسطيه وسياسات نقدية تكييفيه ، أدى ذلك إلى تدهور الاقتصاد العراقي والى زيادة العجز المالي واختلال مزمن في ميزان المدفوعات وكذلك تنامي المديونية الداخلية بالإضافة إلى الديون الخارجية وتضاؤل الاحتياطات الأجنبية وتراكم متأخرات المدفوعات الأجنبية ، ومن اجل الوقوف على طبيعة القطاعات الاقتصادية المكونة لهيكل الاقتصاد العراقي ونسبة مساهمتها في تكوين الناتج المحلي الاجمالي بعد عام 2003لا بد من بيان تفاصيل القطاعات الاقتصادية . و هنا لا بد من التأكيد على حقيقة ليتسنى لنا الخوض في مضامين اليات بحثنا هذا وهي ان((العراق وعلى مدى أكثر من 23 عاما وهي الفترة منذ 1968 ولغاية الاحتلال عام 2003 ، كان القطاع العام فيه يقود الفعاليات الاقتصادية .ثم مر البلد بحرب مع إيران امتدت لثمان سنوات منذ عام . 1980 فضلا عن الحصار الاقتصادي الذي فرض على العراق بعد عام . 1990 وقد حصلت له الصدمة الاقتصادية في نيسان عام 2003 حيث الاحتلال الأمريكي وتأكيد سياسة التوجه نحو اقتصاد السوق . وتركيز توجهات الخصخصة لمنشآت القطاع العام تمهيدا لإعطاء الدور الاكبر للقطاع الخاص واعتماد الدولة فقط على دور الإرشاد والتوجيه)).

أهمية البحث:

تبرز أهمية إختيار هذا الموضوع في التعرف على طبيعة القطاعات الاقتصادية ومدى فعاليتها في علاج المشاكل والإختلالات الإقتصادية من خلال تحديد وقياس اهم المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية للاقتصاد العراقي خلال المدة مابعد عام 2003 لغرض رفع معدلات النمو الاقتصادي بما يتناسب مع الامكانيات التي يمتلكها العراق.

مشكلة البحث:

ضعف بنية الاقتصاد العراقي واعتمادة على الايرادات النفطية في تطوير القطاعات الاقتصادية ، مما أثر سلباً على النشاطات القطاعية العامة والمستوى المعيشي . وان اعتماد الاقتصاد العراقي على تصدير النفط الخام كمصدر رئيس للدخل سيجعل من تقلبات أسعار النفط العالمية تنعكس بصورة كبيرة على الناتج المحلي مما يخلق حالة من عدم الاستقرار الاقتصادي .

هدف البحث:

يسعى البحث إلى التعرف على واقع عمل القطاعات الاقتصادية في العراق من خلال جمع وتحليل البيانات من الجهات ذات العلاقة . والتعرف على تركيبة الاقتصاد العراقي من ناحية القطاعات الاقتصادية ومدى علاقتها بالعوائد النفطية. ومحاولة تحليل العلاقات الاقتصادية الكلية واتجاهاتها من خلال بيان اثرها على نمو القطاعات الاقتصادية بصورة عامة .

فرضية البحث :

يبنى البحث على فرضية مفادها أن مؤشرات التركيب القطاعي وضعف وانخفاض مشاركة القطاعات الاقتصادية في تكوين الناتج المحلي الاجمالي في العراق بعد عام 2003 لم تحقق نتائج ايجابيه ، ولم تفضي الى احداث تغيرات جوهرية في بنية الإقتصاد العراقي ، وعلاج العديد من مشاكله الإقتصادية .

اسلوب وهيكلية البحث:

اعتمد البحث على المنهج التحليلي الوصفي بالاستناد الى التقارير الاقتصادية والبيانات الصادرة من الجهات ذات العلاقة ، وقد قسم البحث الى ثلاث محاور

المحور الاول : أداء الناتج المحلي الإجمالي حسب نوع النشاط الأقتصادي

المحور الثاني: القطاعات الاقتصادية المكونة لهيكل الاقتصاد العراقي .

المحور الثالث : الاستنتاجات والتوصيات .

المحور الاول

أداء الناتج المحلي الإجمالي حسب نوع النشاط الاقتصادي

1. تعريف الناتج المحلي الإجمالي :

هو مجموع القيم المضافة الاجمالية المتحققة في القطاعات الاقتصادية داخل الحدود الجغرافية للبلد بمساهمة عوامل الانتاج الوطنية وغير الوطنية ، اي انه يمثل مجموع قيمة الانتاج الاجمالي من السلع والخدمات بعد ان تطرح منه قيمة الاستهلاك الوسيط او مستلزمات الانتاج .(الحسناوي ،2011،ص 188)

يعد الناتج المحلي الإجمالي أحد المؤشرات المعبرة اعن مستوى الأداء الاقتصادي للدولة وأن تحليل نمو الناتج وهيكلة القطاعي من النقاط الأساسية لمعرفة أماكن الخلل ومعالجتها .وقد شهد الناتج المحلي الإجمالي في العراق بالأسعار الجارية تذبذباً واضحاً نتيجة للظروف التي مّر بها البلد من حروب وفرض للعقوبات الاقتصادية عليه بعد غزو الكويت عام . 1990 وأن هذا التذبذب بحجم الناتج محكوم عليه بالتذبذب بإيرادات النفط التي تعتمد على الأسعار العالمية ، وعلى الكميات المنتجة والتي كانت خاضعة للظروف الاقتصادية والسياسية، ومن ثم على الوضع الأمني بعد التغيير في عام 2003 وتبدو صورة هذا التذبذب في قيمة الناتج المحلي العراقي بالأسعار الثابتة من خلال الجدول (1)

الجدول (1)

تطور الناتج المحلي الاجمالي ومتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة (1988) في العراق للمدة من (2003-2013)

البيان / السنة	الناتج المحلي الاجمالي (مليار دينار)	معدل النمو السنوي %	متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي (الف دينار)	معدل النمو السنوي %
2003	27	-	0.87	-
2004	42	55.56	1.35	55.17
2005	43	2.38	1.39	2.96
2006	48	11.63	1.55	11.51
2007	48.0	90.0	1.63	5.16
2008	53.5	11.46	1.69	3.68
2009	56.5	5.60	1.72	1.78
2010	60.6	7.26	1.78	3.49
2011	62.9	2.79	1.89	6.18
2012	70.7	12.40	2.05	8.47
2013	75.7	7.07	2.08	1.46

المصدر / من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات وزارة التخطيط /الجهاز المركزي للأحصاء /مديرية الحسابات القومية.للمدة (2003-2013)

***الارقام بين الأقواس تشير الى أن القيم سالبة .**

معدل النمو السنوي = السنة الثانية – السنة الاولى /السنة الاولى *100

فقد بلغ الناتج المحلي الاجمالي (27) مليار دينار عام 2003 ، أما عام 2004 فقد حقق زيادة سنوية مقدارها (42) مليار دينار وبمعدل نمو سنوي مقداره (55.56%) ، أما عام 2005 فقد حقق زيادة سنوية مقدارها (43) مليار دينار وبمعدل نمو سنوي مقداره (2.38 %) ، أما عام 2006 فقد حقق زيادة سنوية مقدارها (48) مليار دينار وبمعدل نمو سنوي مقداره (11.63%) ، أما عام 2007 فقد حقق زيادة سنوية مقدارها (48.0) مليار دينار وبمعدل نمو سنوي مقداره(90.0%) ، أما عام 2008 فقد حقق زيادة سنوية مقدارها (53.5) مليار دينار وبمعدل نمو سنوي مقداره (11.46 %) لقد كان النمو في الناتج المحلي الإجمالي لهذا الاعوام حصيلة لمعدلات نمو متفاوتة حققتها بعض القطاعات الاقتصادية باستثناء (قطاع الزراعة) ،أما عام 2009 فقد ارتفع حيث بلغ (56.5) مليار دينار وبمعدل نمو مقداره (5.60%) ،أما عام 2010 فقد حقق زيادة سنوية مقدارها (60.6)

مليار دينار وبمعدل نمو سنوي مقداره(7.26%) ويعود السبب في هذة الزيادة الى الارتفاع الحاصل في اسعار النفط، اذ ارتفع معدل سعر برميل النفط الخام لهذا العام ،أما عام 2011 فقد حقق زيادة سنوية مقدارها (62.9) مليار دينار وبمعدل نمو سنوي مقداره(2.79%) ،أما عام 2012 فقد حقق زيادة سنوية مقدارها(70.7) مليار دينار وبمعدل نمو سنوي مقداره(12.40%) ويعود السبب الى التحسن النسبي في معدلات نمو بعض الانشطة الاقتصادية لاسيما نشاط الانواع الاخرى من التعدين، نشاط خدمات التنمية الاجتماعية والشخصية، نشاط البناء والتشييد، نشاط البنوك والتأمين و نشاط الكهرباء والماء، فيما حققت باقي الانشطة نسب ارتفاع متفاوتة الامر الذي انعكس في زيادة متوسط نصيب الفرد العراقي من الناتج المحلي الاجمالي ،أما عام 2013 فقد حقق زيادة سنوية مقدارها (75.7) مليار دينار وبمعدل نمو سنوي مقداره(7.07%)

أما بخصوص متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي فيمكن توضيحه من خلال الرسم البياني الأتي :-

شكل(1)

متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الأجمالي للمدة من (2003-2013)

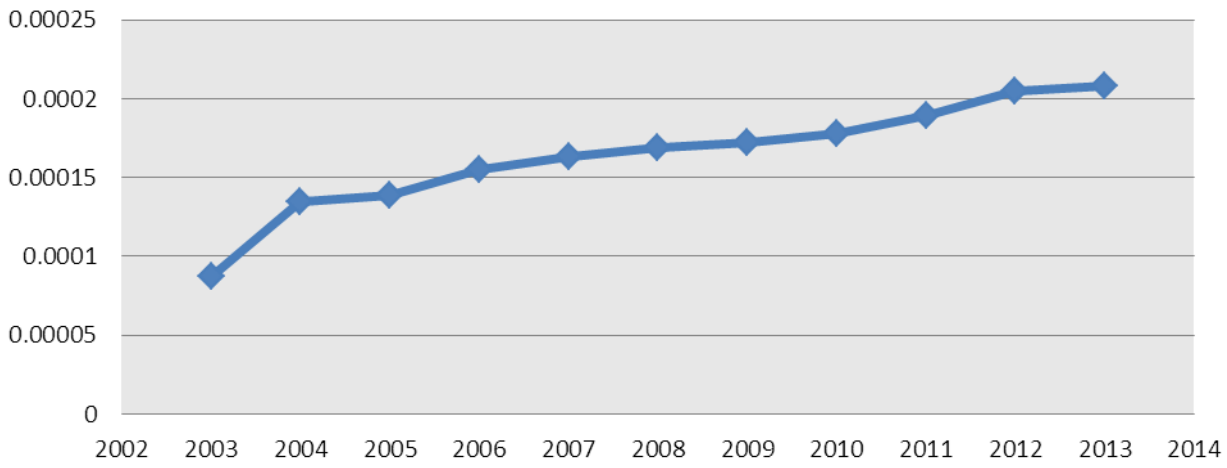

المصدر / من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات وزارة التخطيط /الجهاز المركزي للأحصاء /مديرية الحسابات القومية للمدة (2003-2013)

ومن خلال ملاحظة الشكل البياني اعلاه نلاحظ أن متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي خلال مدة الدراسة (2003-2013) يتراوح بين الارتفاع والانخفاض ففي (2003) بلغ(0.87) وهي اقل نسبة يحققها متوسط نصيب الفرد خلال مدة الدراسة ،أما في (2004) بلغ (1.35) وهي ، أما في(2005 -2006-2007) أخذ بالزيادة وبنسب متفاوته حيث بلغ (1.69) في (2008) ،أما (2009) ارتفع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي أذ بلغ (1.72)، أما (2010) ارتفع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي أذ بلغ (1.78)،

أما (2011) ارتفع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي أذ بلغ (1.89) ، أما (2012) أرتفع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي أذ بلغ (2.05)، أما (2013) أرتفع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي أذ بلغ (2.08) .

المحور الثاني: القطاعات الاقتصادية المكونة لهيكل الاقتصاد العراقي

يشمل الهيكل الاقتصادي غالباً مجموعة من القطاعات الاقتصادية تمثل مكونات ذلك الهيكل ، وتختلف أهمية القطاعات الاقتصادية بالنسبة للاقتصاد الوطني بين دولة وأخرى ،تبعاً لموارد الدولة الطبيعية والمادية والبشرية ،وقد درج الاقتصاديون على تقسيم القطاعات الاقتصادية إلى ثلاث قطاعات رئيسية هي (Simon Kuzents ,1972:104):-

- القطاع الأول : الزراعي ،ويشمل الزراعة والغابات والصيد.
- القطاع الثاني: الصناعي ،ويشمل التعدين والاستخراج والكهرباء والماء والغاز والنقل والمواصلات
- القطاع الثالث:ويشمل التجارة والبنوك والتامين والعقار وملكية دور السكن ،الإدارة العامة والدفاع وخدمات أخرى .

إما بالنسبة للاقتصاد العراقي وحسب دائرة الحسابات القومية في وزارة التخطيط فتقسم قطاعاته الاقتصادية إلى ثلاثة قطاعات رئيسية :

1- *القطاعات السلعية* :وتشمل قطاع الزراعة والغابات والصيد والتعدين والمقالع وقطاع الصناعة التحويلية وقطاع البناء والتشييد والكهرباء والماء .

2- *القطاعات التوزيعية* :وتشمل قطاع النقل والمواصلات والخزن وقطاع تجارة الجملة والمفرد والفنادق ،وقطاع التامين والبنوك.

3- *قطاع الخدمات* :ويشمل قطاع الملكية لدور السكن وقطاع خدمات التنمية الاجتماعية وقطاع الخدمات الشخصية .

ويعد التغير في التكوين القطاعي للإنتاج القومي المؤشر الأول للتغير الهيكلي في الاقتصاد القومي(مجلة التعاون الاقتصادي بين الدول الإسلامية بحث منشور، 1986، ص3) وامتاز العراق قبل اكتشاف النفط وإبرام اتفاقية شركات النفط بأنه اقتصاد إقطاعي ،يعتمد الزراعة كأساس لحياته الاقتصادية ، والتجارة بشكلها البسيط وإذا كان القطاع الزراعي هو القطاع الرئيسي في تكوين معظم الناتج المحلي الإجمالي فلم تكن إيرادات الدولة في العراق منذ تأسيسها عام 1921 تزيد عن خمسة ملايين دينار ،وظلت كذلك حتى تصدير النفط (عماد عبد اللطيف سالم،2001، ص230)، وسيتم توضيح مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي وكما يلي :

1-القطاع الزراعي :

يعد القطاع الزراعي احد القطاعات الرئيسية في الاقتصاد العراقي ،حيث تحتل مساهمة هذا القطاع في تكوين الناتج المحلي الإجمالي موقع مهم ، من بين القطاعات الاقتصادية الأخرى كما ان الزراعة في العراق قد أمنت فرص عمل لكثير من القوى العاملة ، وتعتبر الزراعة في العراق من أقدم ما عرفه الإنسان إذ اعتبرت العامل الرئيس في إقامة وتطور الحضارات القديمة على ارض وادي الرافدين،إلا أنها لم تستفيد من كل ذلك الإرث الحضاري الذي يعود للألاف السنين من النشاط الزراعي الذي كان يمد الإنسان بالغذاء على مر تلك العصور، وبدلاً من تطورها بما يتناسب مع زيادة حجم السكان وتطور الحياة تراجعت في عصرنا الحالي لتقف عاجزة عن الإيفاء بالاحتياجات المتزايدة لسكان العراق (الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات،ص 48)،الذين يقدرون بأكثر من(28) مليون نسمة عام 2010، ويمتلك العراق مساحات شاسعة وواسعة قابلة للزراعة اذاماتم الاستثمار فيها وجعلها أراضي منتجة،اذ تقدر المساحات القابلة للزراعة بنحو12مليون هكتار لم يزرع منها أكثر من 6.5 مليون هكتار،أي نصف تلك الأراضي مازالت غير مستغلة ،منها ما يزرع بطريقة الارواء وتقدر مساحتها نحو2.45مليون هكتار ومنها 1.36مليون هكتار تزرع ديماً (صندوق النقد العربي، 2004)، وكان اغلب الفائض الاقتصادي طيلة المدة من تأسيس الدولة العراقية عام 1921 الى عام 1958 كان يأتي من القطاع الزراعي،وان معظم الناتج المحلي الاجمالي كان يتولد من هذا القطاع (عماد عبد اللطيف سالم ،2001، 231) ويمكن تقسيم المشاريع الزراعية فيها الى ما يأتي:

أ_المشاريع ذات الاهداف الاستراتيجية .

هذه المشاريع تعد من مسؤولية القطاع الحكومي ويمكن ترويجها للاستثمار المشترك الحكومي، والخاص، او من القطاع الخاص على ان تعطي الدولة استثمارات محفزة للقطاع الخاص والامثلة على هذه المشاريع: مشاريع السلع ذات المزايا التنافسية في الاسواق العالمية وانتاج مدخلات الانتاج الصناعي ومشاريع الامن الغذائي وغيرها.

ب_ المشاريع الزراعية الاجتماعية:

ذات الاهداف الاجتماعية تكون اهدافها اجتماعية اقتصادية ويكون عائدها اقتصادياً متدنياً وتكون عوائدها اجتماعية وبيئية وسياسية مثل مشاريع توطين البدو الرحل وحماية المجتمعات الريفية من النزوح وتخفيض حدة الصراع على الموارد وحماية البيئة من التصحر وزيادة التوظيف وتخفيض حدة الفقر.

ج_المشاريع الزراعية ذات الاهداف الاقتصادية .

هي مشاريع ذات اهداف ربحية مردودها الاقتصادي مجد" ومن هذه الامثلة المشاريع التجارية، والزراعية ،ومشاريع الصناعات الزراعية مثل مصانع الالبان، والعصائر، والمطاحن، والزيوت النباتية.

والمشاريع الانتاجية للسلع والمنتجات يكون الطلب مرتفعاً محلياً وعالمياً مثل تربية الدواجن، والاغنام، والابقار، وزراعة انواع الخضر، والفواكه، والاعشاب العطرية، والطبية، ويمكن تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في هذه المشاريع اما بشكل فردي او مشترك.

د-المشاريع الزراعية التنموية.

تعرف هذه المشاريع بانها تهدف الى احداث تغييرات شاملة في القطاع الزراعي وفي الحياة الاقتصادية والاجتماعية للمجتمعات الريفية ونقلها الى اوضاع اقتصادية واجتماعية افضل حتى تحقق معدلات عالية من النمو في القطاع الزراعي وزيادة الطاقة الانتاجية وزيادة متوسط الدخل. من الامثلة على هذه المشاريع ادخال اصناف جديدة كصناعات زراعية جديدة ومشاريع انتاج البذور، وفي مجال البنى التحتية مثل اقامة الاسواق المركزية الحديثة، ومحطات التعبئة ،والفرز، والترويج، والمخازن المبردة. ويمكن ان تكون الاستثمارات المتاحة مختلطة او من النشاط الخاص(عماد عبد اللطيف سالم،2001، 230) .

أما نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي فقد شهدت انخفاضاً خلال المدة (2003-2013)، إذ يبين الجدول (1) انخفاض نسبة مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي من (14.2%) عام 2003 إلى (12.9%) عام 2006 ثم إلى (8%) عام 2009، ويعود انخفاض الإنتاج ليس للأسباب المارة الذكر فحسب وإنما سوء الأحوال الجوية والمتمثلة بانخفاض معدلات سقوط الأمطار وهبوب العواصف الترابية بكثرة (البنك المركزي العراقي، 2008، 26) ، كل تلك الأسباب أدت إلى انخفاض مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي ومما تقدم يمكن القول أن الانخفاض في إنتاج هذا القطاع قد أثر بشكل واضح على قدرة هذا القطاع في توفير الغذاء للسكان، الأمر الذي أدى إلى زيادة الاستيرادات لغرض تلبية متطلبات السكان، ، أما خلال عام 2010 وهي السنة الأولى لإعداد الخطة التنموية (2010 -2014) فقد ارتفعت نسبة مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي إلى حوالي (10.2%) ، أما خلال عام 2011 فقد انخفضت نسبة مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي إلى حوالي (7.62) ، أما خلال عام 2012 فقد ارتفعت نسبة مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي إلى حوالي (13.4)، أما خلال عام 2013 فقد انخفضت نسبة مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي إلى حوالي (6.9) .

الجدول (2)

نسبة مساهمة بعض القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي في العراق بالأسعار الثابتة للمدة 2003-2013

البيان / السنة	القطاعات				
	الزراعة والغابات (1)	النفط الخام (2)	الصناعة التحويلية (3)	البناء والتشيد (4)	خدمات التنمية الاجتماعية والشخصية (5)
2003	14.2	51.3	4.6	1	15.6
2004	10.8	47.4	2.3	1.7	12.7
2005	13.6	42.1	2.2	3.4	13.5
2006	12.9	40.4	2.2	3.3	17.8
2007	9.2	42.8	2.3	3.3	18.7
2008	7.4	44.9	2.2	3.2	18.3
2009	8	42.2	2.3	3.9	18
2010	10.2	39.4	2.3	3.3	17.5
2011	7.62	42.94	2.3	4.3	18.3
2012	13.4	52.8	8.8	3.5	31.0
2013	6.9	41.5	3.0	6.8	17.6

المصدر / من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات وزارة التخطيط /الجهاز المركزي للأحصاء /مديرية الحسابات القومية للمدة (2003-2013)

2- قطاع الصناعة التحويلية :

يحتل قطاع الصناعة التحويلية مكانة خاصة في الاقتصاد القومي ،كونه احد القطاعات السلعية الرئيسة فيه والقطاع الأكثر فاعلية وديناميكية في التأثير على بقية القطاعات ويزداد الاهتمام به بعتباره المحفز للنمو والقادر على خلق القيمة المضافة في الاقتصاد الكلي باعتبار إن التصنيع هو الطريق لتحقيق التنمية الاقتصادية، اذ يعد التصنيع حجر الزاوية في عملية التنمية الاقتصادية (شافعي، 1970، ص 86) ويعتبره البعض بأنه محور عملية

التنمية اذ ينشا عن عملية التصنيع تغير في الهيكل الإنتاجي وتنوع في الإنتاج السلعي مما يقلل الاعتماد على سلعة واحدة في تكوين الناتج القومي(عمرو ، 1972،ص 23) كذلك يحصل تحول في العمالة لصالح هذا القطاع نتيجة امتصاص البطالة المقنعة التي يعاني منها القطاع الزراعي في بداية عملية التنمية الاقتصادية،وعليه فان التغير بهذا الاتجاه يعني تصحيح لمظاهر الاختلال الهيكلي الرئيسي في الاقتصاد القومي ، متمثلة بهيكل الإنتاج وهيكل الصادرات وهيكل العمالة .

الجدول (3)

قيم الانتاج للمنشأت الصناعية في العراق للمدة (2003-2013)

البيان / السنة	أنتاج المشروعات الصغيرة (مليون دينار)	أنتاج المشروعات المتوسطة (مليون دينار)	أنتاج المشروعات الكبيرة (مليون دينار)	المجموع	نسبة مساهمة المشروعات الصناعية في الناتج المحلي الاجمالي %
2003	413.7	11.8	436.9	862.4	0.08
2004	815.9	23.6	870.7	1710.2	3.21
2005	658.6	24.3	1143.9	1826.8	2.48
2006	1103.7	19.5	1669.3	2792.5	2.92
2007	812.4	18.4	1816.3	2647.1	2.37
2008	891.9	18.6	2636.4	3546.9	2.26
2009	8159.5	21.8	3716.4	11897.7	9.11
2010	15563.3	24.7	3563.5	19151.5	12.1
2011	38962.6	26.1	4277.5	43266.2	13.9
2012	45671.0	26.9	5164.8	50862.7	20.7
2013	32897.1	22.1	5372.2	38291.4	13.4

الجدول / من عمل الباحث بالاعتماد على وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية للسنوات المذكورة .

ويلاحظ من الجدول (1) أن نسب مساهمة إنتاج القطاع الصناعي أخذت بالانخفاض طيلة المدة (2003-2013) أذ انخفضت نسبة مساهمة هذا القطاع من (4.6%) عام 2003 إلى (2.2%) عام 2008 ، الأمر الذي يعكس مدى التدهور الذي أصاب هذا القطاع واعتماد الدولة على القطاع النفطي في تكوين الناتج المحلي الإجمالي وبالنظر الى واقع الاقتصاد العراقي نجد مساهمة هذا القطاع من خلال الجدول (3) الذي يبين تطور قيم الإنتاج خلال المدة (2003/2013) .

ويتبين من الجدول (3) أن إجمالي إنتاج هذا القطاع بلغ حوالي (889.4) مليون دينار عام 2003، إلا إنه أخذ يتزايد حتى بلغ عام 2007 حوالي (2647.1) مليون دينار، وفي عام (2013) حوالي (38291.4) مليون دينار وعلى الرغم من تلك الزيادة في إنتاج هذا القطاع إلا أنها لا يستند إليها في تنويع الهيكل الإنتاجي بسبب انخفاض نسب مساهمة هذا القطاع طوال تلك المدة ، الأمر الذي شجع دخول الكثير من المنتجات التي عملت على تدهور الإنتاج في معظم المصانع والتي كانت السبب في إغلاق تلك المصانع بسبب ارتفاع تكاليف الإنتاج فيها ، ويلاحظ من الجدول (3) أن نسب مساهمة إنتاج القطاع الصناعي في الناتج المحلي الاجمالي للمدة (2003-2013) أخذت تتراوح بين الارتفاع والانخفاض في نسبة مساهمتها في الناتج المحلي الأجمالي أذ بلغت (2003) حوالي (0.08 %) وأخذت بالزيادة أذ بلغت(3.21) عام (2004)، أما في عام (2005) أخذت بالانخفاض أذ بلغت (2.48)،وفي عام (2012) ازدادت نسبة المساهمة في الناتج المحلي ألأجمالي أذ بلغت (20.7) ،أما في عام (2013) أخذت بالانخفاض أذ بلغت (13.4).

الأمر الذي يعكس مدى التدهور الذي أصاب هذا القطاع واعتماد الدولة على القطاع النفطي في تكوين الناتج المحلي الإجمالي وعلى نحو ما سبق الإشارة إليه فإن واقع القطاع الصناعي لا يسير بالاتجاه الصحيح إذ أن الأرقام التي سبق الإشارة إليها في الجدول (1) والجدول (2) تشير بوضوح إلى تلكؤ التوجه والعمل في آن واحد فلا السياسية الصناعية ولا الممارسات الإدارية تشير أو تقدم الدليل على نية صادقة لتطور هذا القطاع والنهوض به فلم تجري محاولات جادة وحقيقية لمعالجة الأضرار التي تعرضت لها المنشآت الكبيرة المعطلة من زمن الحصار والتي لحق بها دمار الحرب بعد الاحتلال ولم تنشأ منشآت جديدة ذات شأن في هذا القطاع طيلة المدة ما بعد الاحتلال، الأمر الذي يؤكد أهمية النهوض بهذا القطاع واعمار منشآته المعطلة وتشغيلها وإنشاء مصانع جديدة تلبي حاجة السوق من السلع المختلفة التي يحتاج اليها الاقتصاد للنهوض بواقع الاقتصاد العراقي والتقليل من الاعتماد على القطاع النفطي .

3 – قطاع النفط :

عرف العراق منذ القدم بوجود النفط فيه واستثماره بدائياً.السومريون اول من استفاد من النفط واستثمره وذلك من المنابع النفطية المساله في كركوك (بابا كركر) والموصل (عين زالة وقد سموا النفط (بالزيت الابدي). ولكن استثمار النفط في العراق بدأ منذ اول بئر اكتشف عام 1927 م في كركوك وسمي هذا البئر (رقم واحد). ثم توالت الاكتشافات من الشركات الاجنبية البريطانية اولاً والامريكية والهولندية والروسية فيما بعد بحيث وصل عدد الآبار والحقول النفطيةالى اعداد كبيرة في الوقت الحاضر.

ويُعد النفط العراقي من الاحتياطات الاولى في العالم ويقدر احتياط العراق للنفط ب(170) مليار برميل. الا ان استثمار النفط في العراق مر بمراحل عديدة من خلال شركة النفط التركية البريطانية وبعد الحرب العالمية الاولى استثمر النفط في العراق كلياً من قبل بريطانيا في الشركات المعروفة *(IPC) التي كانت تعمل في كركوك والشمال و **(BPC) كانت تعمل في البصرة هاتان الشركتان المذكورتان وكانت تعمل في العراق منذ 1927 الى عام 1972 م إذ امم النفط في العراق واستثمر وطنياً من خلال شركة النفط الوطنية العراقية. ولحد الآن لم يستثمر

* (Ipc) شركة نفط العراق Iraqi Petroleum Compony
** (bpc) شركة نفط البصرة Basraha Petroleum Company

النفط في العراق من الافراد والشركات الخاصة. ان الاستثمارات الاخرى في العراق تعتمد اساساً على الموارد المالية للنفط.

ومنذ البداية كان قطاع النفط منفصلاً وخارجياً معزولاً عن مجرى عملية التنمية في العراق،فبعد ان كانت الحكومة العراقية في عام 1927 تتسلم ضريبة الامتياز من الشركات الأجنبية وتستعمل عوائدها لتمويل مشاريع البنى التحتية ،اذ الزم قانون مجلس الأعمار الدولة بتوجيه إيرادات النفط لميزانية مجلس الأعمار ،وأدى التزايد السريع لعوائد النفط في توجيه الاستثمارات والتخصيصات للقطاعات الاقتصادية للمساهمة في نمو الاقتصاد العراقي .

فالجدول (2) اظهر إنتاج هذا القطاع ونسبة تكوينه في الناتج المحلي الإجمالي خلال المدة (2013/2003) ، والذي لوحظ فيه انخفاض الأهمية النسبية لهذا القطاع بشكل متتابع إذ انخفضت الأهمية النسبية من (47.3%) عام 2004 إلى (42.1%) عام 2005 ثم إلى (40.4%) عام 2006 حتى بلغ أدنى مساهمة في عام 2010 بنسبة (39.4%) وهي أدنى نسبة مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي لهذه المدة، وفي الوقت الذي يمكن اعتبار ذلك مؤشراً إيجابياً على تنوع الاقتصاد إلا أن الحقيقة المرة تكمن في استمرار قطاعي الزراعة والصناعة عند نفس مستوياتها طيلة المدة ، اما في العام 2013 ارتفع مساهمة القطاع الى (41.5) .

ومن ملاحظة الجدول (2) الذي يتضح منه أن القطاع النفطي قد حقق نجاحات في زيادة معدلات الإنتاج النفطي ، وبالرغم من تلك النجاحات إلا أنه لم يصل بإنتاجه إلى ما كان عليه في ثمانينات القرن الماضي إذ كان العراق ينتج خلال تلك المدة بحدود (3.6) مليون برميل يومياً، إضافة إلى أن المعدات والمكائن والآليات المتعلقة باستخراج النفط لم يجرِ عليها أي تحسين، الأمر الذي جعل تلك المعدات تصاب بحالة من التقادم(الربيعي، تقرير ،2011، 2) ، مما ادى الى انخفاض الانتاج عن مستواه قبل الاحتلال.

الجدول (4)

إنتاج وصادرات النفط الخام في العراق للمدة (2003-2013)

البيان / السنة	المعدل اليومي للأنتاج (مليون برميل يومياً)	مقدار التغير السنوي	المعدل اليومي للتصدير (مليون برميل يومياً)	مقدار التغير السنوي
2003	1.500	-	1.000	-
2004	2.000	0.5	1.500	0.5
2005	1.900	*(0.1)	1.400	*(0.1)
2006	2.000	0.1	1.500	0.1
2007	1.600	*(0.4)	1.640	0.14
2008	2.787	1.19	1.855	0.22

2009	2.000	*(0.79)	1.856	1
2010	2.160	0.16	1.980	0.13
2011	5.375	3.22	2.165	0.19
2012	2.870	*(2.51)	2.600	0.44
2013	3.126	0.256	2.871	0.271

المصدر : وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي العراقية ، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث،للمدة (2003-2013) .

أما بالنسبة الى المعدل اليومي للتصدير وكما موضح في الجدول (4) اعلاه بلغ حوالي (1.000) مليون برميل يومياً عام 2003، إلا إنه أخذ يتزايد حتى بلغ عام 2012 حوالي (2.600) مليون برميل يومياً،أما في عام (2013) فقدبلغ حوالي (2.871) ، ومما تقدم يمكن القول أنه على الرغم من احتلال القطاع النفطي المركز الأول في تكوين الناتج المحلي الإجمالي إلا أنه لم يحقق الأهداف المرجوة منه في تطوير باقي قطاعات الاقتصاد إلا بنسبة قليلة، إذ كان المؤمل أن يمارس هذا القطاع تنشيط وتهيئة القطاعات الاقتصادية المختلفة عن طريق التشابكات الخلفية والأمامية مع القطاعات الاقتصادية الأخرى، وانطلاقاً من هذه الرؤية فإن الصناعة النفطية يمكن أن تقود إلى اقتصاد متعدد المصادر بدلاً من اقتصاد أحادي الجانب يعتمد على النشاط الاستخراجي وحده، الأمر الذي يساهم وبشكل جيد في تحقيق عملية النهوض بواقع الأقتصادالعراقي.

نستنتج من التحليل السابق أن الاقتصاد العراقي يتخصص بصفة رئيسة في إنتاج النفط الخام ، والخدمات ، وهذا يعني أن هذا الاقتصاد هو اقتصاد استخراجي خدمي غير متكامل. وإن عدم تكامل بنيان الاقتصاد العراقي افضى الى نتائج مباشرة على تفشي ظاهرة التضخم في العراق بسبب تأثير ذلك على جانبين ، جانب الطلب الناجم عن تباين تأثير التدفق النقدي في تلك القطاعات ، وجانب العرض المتمثل بتدفق التيار السلعي في الاقتصاد العراقي.

4- **القطاع السياحي** :- (ناجي،2010 ،ص،76)

يعد العراق من اغنى الدول في مجال، الصناعة السياحية ويمكن الاستثمار في هذا المجال وموارده تفوق موارد النفط اذا ما استغلت بطرائق مثلى وفي ضوء الاستقرار السياسي والامني يمكن استثمار السياحة في العراق في محورين:

أ- السياحة الترفيهية .

ب- السياحة الدينية.

أ-السياحة الترفيهية

يضم العراق جملة من المواقع التي يؤمها العديد من الاشخاص للتمتع او المشاهدة او قضاء العطلة ومن هذه المواقع:

- المنشآت السياحية في شمال العراق

يعد شمال العراق من المناطق السياحية للعراقيين وملاذاً يلجؤون اليه من حر الصيف يتميز جو شمال العراق بشتاء بارد وربيع خصب. اما فصل الصيف فهو ابرد مما هو عليه في بقية محافظات العراق حيث يجد زوار المنطقة الشمالية الشلالات ومناظر الجبال الخلابة والمروج الخصبة المملوءة بالازهار البرية مثل مصيف صلاح الدين وشلالات شقلاوة وكلي علي بيك وشلال بيخال...الخ.

- المواقع السياحية في جنوب العراق

تغطي الاهوار مساحة واسعة من جنوب العراق بين الحدود مع ايران ومن العمارة (ميسان) والناصرية (ذي قار) امتداداً الى الجنوب حيث الخليج، ويعد موطناً للعديد من انواع الطيور والاسماك والنباتات والقصب والبردي. تستمد الاهوار ماءها من الفياضانات التي تحصل في فصل الربيع من نهري دجلة والفرات ، تعد الاهوار موطناً لحضارة قديمة فريدة من نوعها الا وهي ثقافة عرب الاهوار الذين اعتادوا على الزراعة وصيد السمك في تلك المناطق حيث بنوا بيوتهم وقواربهم من القصب المتوافر هناك. علماً ان هذه المناطق برغم جماليتها لم تستثمر سياحياً لحد الآن.

- المواقع الآثرية القديمة والمنتشرة في جميع انحاء العراق

تعد المواقع الآثرية العراقية المنتشرة من اقدم الحضارات في العالم مثل سامراء وهي موطن لاثار قديمة ومشهورة ومنها آثار الملوية (سُرَّ من رأى) وآثار بابل حيث اشتهرت مدينة بابل القديمة بجدرانها العالية المحصنة بصورة جيدة وبروعة معابدها وقصورها، وقام نبوخذ نصر الثاني ببناء الجنائن المعلقة المشهورة في مدينة بابل وعقرقوف وآشور والمدائن ونمرود عاصمة الآشوريين الثانية ونينوى القديمة حيث كانت مركزاً للادارة والدين والثقافة خلال حقبة حكم الآشوريين والسومريين والبابليين، وكذلك اور وهي من اقدم المدن حيث تحتوي هذه المدينة على عدد من المعابد والزقورات ومقبرة ملكية.

ب- السياحة الدينية : (ناجي، 2010، ص78)

تقع في العراق اقدم المواقع الدينية شمالاً وجنوباً وكذلك تنوع تلك المواقع الاسلامية منها مثل مدينة كربلاء مدينة مقدسة للمسلمين حيث تضم مرقدين شريفين ذوي مكانة مميزة هما مرقد الامام الحسين بن علي (ع) ومرقد أخيه العباس ولدي الامام علي بن ابي طالب (ع).حفيدي النبي محمد صلى الله عليه وسلم وايضاً مدينة النجف حيث يوجد ضريح علي ابن ابي طالب (ع) ابن عم النبي محمد (ص) وتعد المدينة مركزاً للدراسات الاسلامية والشريعة والدراسات الادبية وتعد الكوفة اول عاصمة للاسلام بعد المدينة المنورة تقع مباشرة شمال محافظة النجف وهي موطن ثاني اقدم مسجد في العراق. اما المسيحية منها في الموصل النبيان (يونس، وشيت) عليهما السلام ودهوك واربيل، واليهودية كما في بغداد وذو الكفل او العمارة (النبي عزير) وفي كركوك (النبي دانيال).

وكذلك المواقع الدينية اليزيدية في الموصل بعشيقة والمعابد فيه اليزيدي في (شيخان) وكذلك معابد اليزيدية في سنجار كما تنتشر في جنوب العراق معابد الصابئة كل هذه المعابد تؤمها سنوياً اعداد كبيرة ولاسيما الاسلاميين.

لحد الآن لم تنظم الصناعة السياحية في العراق ولم تستغل او تستثمربشكلها العقلاني الامثل.ان الموارد المالية السياحية لو استغلت بشكلها الصحيح لفاقت موارد النفط في العراق.

ويمكن أن نشير الى صافي الأيرادات المتحققة من السياحة في العراق خلال المدة من (2003-2013) علماً أن قطاع السياحة بموجب تصنيفات الحسابات القومية في أحصائيات الجهاز المركزي لوزارة التخطيط تدمج ضمن حسابات قطاع تجارة الجملة والمفرد وليس قطاع مستقلاً. علماً أن السياحة الدينية في العراق تشكل مانسبتة (70%) من أيرادات السياحة في العراق (طالب ،2005، ص 31) والجدول (5) يبين صافي المكاسب المتحققة من القطاع السياحي في العراق للمدة من (2003-2013) حيث بلغت(253.009) مليون دينار، في حين بلغت المصاريف لنفس المدة حوالي (103.921) مليون دينار، مما يوضح أهمية هذا القطاع في زيادة مصادر الدخل لغرض تغيير مسار الاقتصاد العراقي وتقليل اعتماده على القطاع النفطي، الأمر الذي من شأنه أن يؤدي إلى التقليل من الاعتماد على القطاع النفطي ولتساهم في رفد الدخل القومي للعراق وكمصدر أضافي واعد.

الجدول (5)

صافي المكاسب المتحققة في السياحة العراقية خلال المدة 2003/2013(مليون دينار)

السنة	الايرادات	المصاريف	صافي المكاسب
2003	69.586	6.460	63.126
2004	46.655	13.879	32.776
2005	34.223	13.049	21.174
2006	48.740	10.139	38.601
2007	63.768	15.944	47.824
2008	12.741	7.851	4.89
2009	11.903	6.944	4.959
2010	14.485	5.722	8.763
2011	17.627	7.119	10.508
2012	17.911	7.881	10.03
2013	19.291	8.933	10.358
المجموع	356.93	103.921	253.009

المصدر: وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي العراقية، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية . (سنوات مختلفة)

* تم حساب صافي المكاسب من قبل الباحث.

5- قطاع التشييد والبناء

لقد كان لقطاع التشييد والبناء الدور البارز في عملية التنمية الاقتصادية منذ عقد الثمانينيات وما قبلها، إذ ساهم هذا القطاع في إنجاز العديد من المشاريع التي تختص بالبنى التحتية للخطط الاقتصادية خلال تلك المدة فتم تنفيذ مشاريع الطرق والجسور، فضلاً عن بناء المدارس والمستشفيات والأبنية الحكومية المختلفة، إلا أن هذا القطاع تعرض هو الآخر للتخريب والدمار الذي طال القطاعات الاقتصادية الأخرى نتيجة الحروب والحصار الاقتصادي فضلاً عن الأضرار التي لحقت بهذا القطاع بعد احتلال العراق عام 2003، وبالرجوع إلى الجدول (2) يظهر أن هذا القطاع استطاع أن يتخطى نسبة (1%) إلى الناتج المحلي الإجمالي كما في عام 2003، ليرتفع وبشكل متتابع ليصل إلى (3.4%) عام 2005 ثم إلى (3.9%) عام 2009، الأمر الذي يعكس مساهمة متصاعدة للقطاع في تكوين الناتج المحلي الإجمالي ، وذلك برفع مكانة ودور القطاعات غير النفطية في تكوين ذلك الناتج المحلي الاجمالي ، وهو أمر على قدر كبير من الأهمية لاسيما وأن البلد يسير باتجاه الانتقال نحو سياسة الحرية الاقتصادية واقتصاد السوق بعيداً عن الإدارة الشمولية.ويمكن توضيح نسبة مساهمة قطاع التشيد والبناء في الناتج المحلي الاجمالي من خلال الشكل البياني (2) الأتي :-

شكل(2)

نسبة مساهمة البناء والتشيد من الناتج المحلي الأجمالي للمدة من (2003-2013)

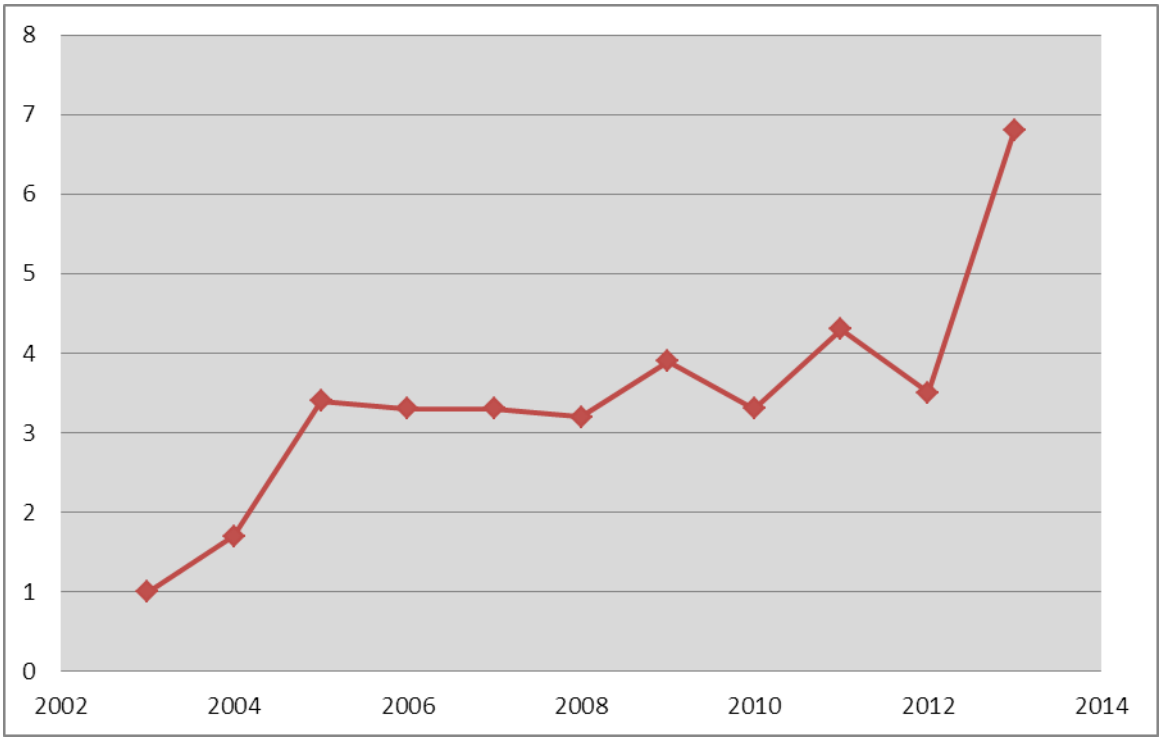

المصدر من أعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (2)

6- قطاع خدمات التنمية الاجتماعية والشخصية

يساهم هذا القطاع في توفير العديد من الخدمات لأبناء المجتمع إضافة إلى مساهمته في تقديم الخدمات الأساسية للقطاعات الأخرى ، لذلك فإن الأهمية الاقتصادية لهذا القطاع تظهر من خلال توسيع نطاقه من أجل حصول القطاعات الأخرى والأفراد على الخدمات الأساسية التي يوفرها هذا القطاع، وقد كان لهذا القطاع الدور البارز والمهم في عملية التنمية الاقتصادية منذ ثمانينيات القرن الماضي، أما بعد احتلال العراق عام 2003 فقد تعرض هذا القطاع أسوة بباقي القطاعات الاقتصادية إلى التعطيل ولاسيما خلال السنوات الأولى للحرب ، وبالرجوع إلى الجدول (2) يظهر بأن نسب مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي قد شهدت ارتفاعاً متتالياً بعد عام 2004، ويعود سبب زيادة خدمات التنمية الشخصية إلى الزيادات التي شهدتها الرواتب والأجور فضلاً إلى زيادة الموارد النفطية بسبب زيادة الكميات المصدرة من النفط الخام خلال تلك المدة، لذلك فإن نسب مساهمة هذا القطاع ارتفعت من (13.5%) عام 2005 لتصل إلى (18.3%) عام 2008، والتي تساهم بزيادة مساهمة القطاعات الاقتصادية المختلفة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، لاسيما وأن البلد يطمح من خلال أهداف الخطط الاقتصادية إلى تقليل الاعتماد على القطاع النفطي من خلال تطوير باقي القطاعات الاقتصادية. ويمكن توضيح نسبة مساهمة قطاع قطاع خدمات التنمية الاجتماعية والشخصية في الناتج المحلي الاجمالي من خلال الشكل البياني (3) الأتي :-

شكل(3)

نسبة مساهمة قطاع خدمات التنمية الاجتماعية من الناتج المحلي الأجمالي للمدة من (2003-2013)

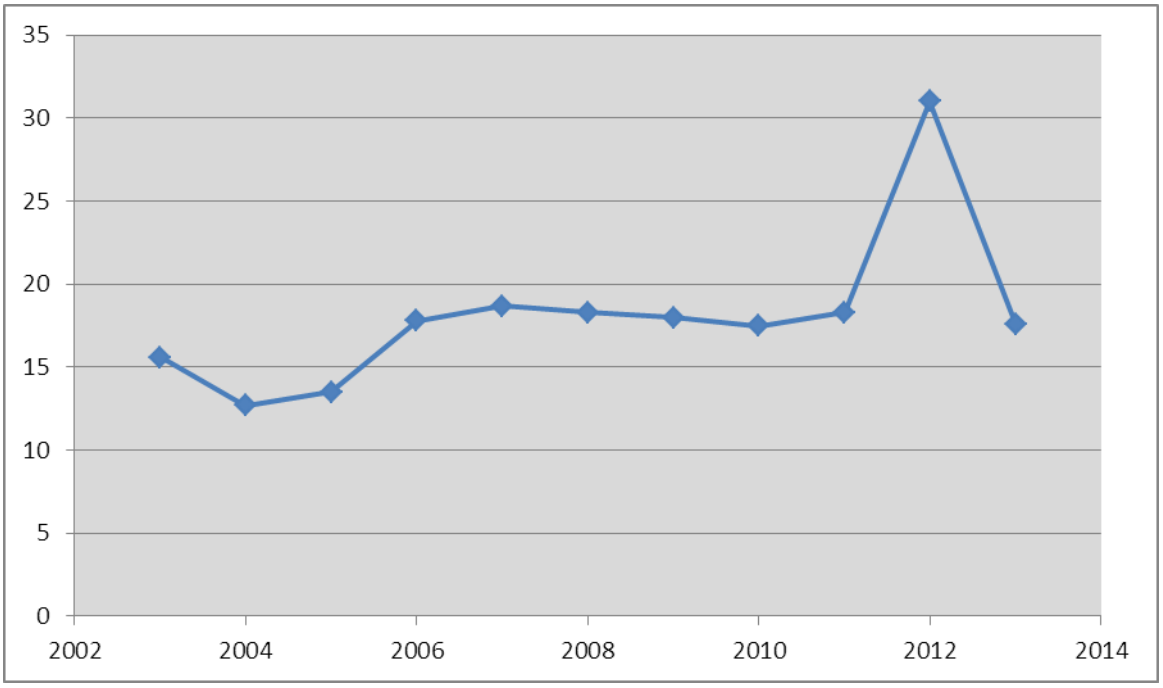

المصدر من أعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (2)

ومن خلال ملاحظة الشكل(3) نلاحظ أن نسبة مساهمة خدمات التنمية الاجتماعية في الناتج المحلي الأجمالي وخلال مدة الدراسة (2003–2013) أخذت تتراوح بين الارتفاع والانخفاض ففي (2003) كانت أقل نسبة ساهمت في الناتج المحلي الاجمالي وبعدها أخذت بالزيادة الى أن بلغت 2010 أعلى نسبة ولكن بعدها أخذت بالانخفاض وبصورة متتالية الى (2013) وقد يعود السبب الى الوضع السياسي والامني غير المستقر في البلد .

المحور الثالث : الاستنتاجات والتوصيات

اولاً – الاستنتاجات :-

1. عجز وعدم قدرة القطاع السلعي سواء الصناعي او الزراعي وعدم مرونة الجهاز الانتاجي وضعف القطاع الخدمي ساهم باعتماد العراق على سد حاجته من الخارج عن طريق الاستيراد، مما انعكس على عدم اهتمام الدولة بالموارد المتأتية من الضرائب والرسوم لاعتمادها بشكل كبير على مورد النفط مما جعله المورد المتحكم بالاقتصاد العراقي ، وبالتالي بتبعية الاقتصاد العراقي لمتغيرات الاقتصاد العالمي ومن ثم انعكاس ذلك على ضعف نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية عدا النفط في مساهمتها في الناتج المحلي الأجمالي .
2. لا تزال صادرات العراق من السلع الاخرى الاولية او الصناعية عدا النفط لا تشكل سوى نسبة ضئيلة ، ولو تم استبعاد النفط من الميزان التجاري يتبين لنا العجز الكبير في هذا الميزان ، حيث يستورد العراق اغلب احتياجاته من السلع سواء الزراعية او الصناعية من الخارج.
3. تفشي الفساد الإداري والمالي الذي كان له الأثر السيئ على إعادة بناء هذا الاقتصاد وخاصة بعد احتلال العراق ، وذلك لما سببه في ضياع مليارات الدولارات وتهريبها الى الخارج ، الذي عد عائقاً أمام جذب الاستثمارات وضياع المشاريع ، إذ إن هذا الفساد لم يقتصر على شخصيات عراقية وإنما امتد ذلك الى شخصيات دولية تترأسها الإدارة الأمريكية من خلال استغلال حالة الفوضى التي عصفت بالبلاد بعد احتلاله من خلال سرقة البنك المركزي والتلاعب بأموال إعادة أعمار العراق والديون والتعويضات الوهمية التي تحملها العراق
4. تميز الإقتصاد العراقي بعد عام 2003 بهيمنة القطاع النفطي ، أذ تجاوزت نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي (57.34%) مقارنة بقطاعات الإقتصاد الاخرى ولاسيما الإنتاجية منها أذ لم يتجاوز القطاع الزراعي (6.85%) والقطاع الصناعي (2.60%) .و أن مشكلة الاقتصاد العراقي الأساسية تكمن في الأختلالات الهيكلية كونه يعتمد على القطاع الأولي النفطي، إذ تشكل إيرادات النفط بحدود % 85 من إيرادات الموازنة، أما الصادارات النفطية تشكل (% 96) من قيمة صادرات العراق لعام . 2007 فيما بلغت مساهمة القطاع النفطي في تكوين الناتج المحلي الأجمالي أكثر من% 57 ، في حين بلغت مساهمة القطاعين الزراعي والصناعي نحو % 5.4 و % 1.4 على التوالي .وهذا ما يجعل الاقتصاد عرضة للتغيرات الحاصلة في السوق النفطي العالمي، مما يثير قلق متزايد على مستقبل الاقتصاد العراقي.

5. أن صافي المكاسب من القطاع السياحي في العراق وخلال مدة الدراسة (2003-2013) أذ بلغت (63.126) في 2003 أخذت بالانخفاض وبصورة متتالية خلال مدة الدراسة أذ بلغت (10.358) عام 2013 مما يدلل وبصورة واضحة الاستغلال الغير الامثل لقطاع السياحة في العراق من خلال الادارة غير الكفوءة لهذا القطاع .

5- ضالة مساهمة الإنتاج الزراعي من الناتج المحلي الإجمالي وتذبذبه خلال مدة الدراسة بما لا يتناسب وآثافة عناصر الإنتاج الرئيسة المتوافرة بداخله غير المستغلة استغلالا عقلانيا.

6- ومن الاسباب المهمة لتخلف القطاع الصناعي و الزراعي العراقي يرجع الى عدم تشريع القوانين الداعمة للقطاع الخاص والبقاء على القوانين الشمولية المعمولة في فترة ما قبل عام 2003 ، كما ان من اهم معوقات سير العملية الانتاجية هو قدم بعض الخطوط الانتاجية والحاجة الى تأهيل المعامل وادارة العمل بأساليب حديثة بما يتلاءم مع سياسة التحولات الجديدة .

ثانياً : التوصيات :

1. وضع إستراتيجية واضحة المعالم والرؤى والأهداف من قبل الحكومة لتلافي القصور والإهمال الذي حصل في القطاع الزراعي ، ومعالجة التحديات والمعوقات التي تتميز بالترابط والتكامل بين القطاع الزراعي والقطاعات الاخرى ، ومعالجة التحديات والمعوقات التي تتميز بالترابط والتكامل بين القطاعات الفرعية المكونة لهذا القطاع حتى تكون له القدرة على النمو الذاتي.
2. إعطاء دور أكبر للقطاع الخاص وتشجيعه على الاستثمار في مجال الزراعة والصناعة والبنى التحتية ، وتقليص دور القطاع العام الا عند الضرورة .
3. التأكيد على أهمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم من أجل تطويرها، لأنها تستخدم المداخيل المحلية وبالتالي فأنها تمثل الوسيط الذي يربط بين أنشطة القطاع الأولي والأنشطة الصناعية الكبيرة .وذلك من خلال التدريب والتأهيل والتمويل واستخدام أسلوب الحاضنات الصناعية كوسيلة للنهوض بالصناعة العرا قية وتطويرها.
4. التأكيد على أستخدام الموارد الإقتصادية المتاحة الاستخدام الأمثل بالاتجاه الذي يساعد على تنمية قطاعات الإقتصاد المختلفة ، وخصوصاً إيرادات القطاع النفطي والتي تحتل المركز الاول في الإيرادات التي تحصل عليها الدولة في تنمية وتطوير باقي القطاعات الإقتصادية لغرض زيادة مساهمتها في الناتج المحلي الأجمالي
5. ضرورة اجراء تغيرات هيكلية في بنية الاقتصاد العراقي بهدف رفع الكفاءة الانتاجية للقطاعات السلعية وتعزيز القدرة التصديرية للعراق دون الاعتماد على مورد النفط بشكل مطلق .

المصادر

أولاً- المصادر العربية

1. الاستثمار السياحي الامثل ... وما زال غائباً، آفاق ستراتيجية ، 2006.
http://www.alsabaah.com
2. البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للأحصاء والابحاث ،التقرير الأقتصادي السنوي ، بغداد ، (2009).
3. الترويج للاستثمار الزراعي في العراق، بحوث ودراسات، منقول عن جديدة الاتحاد الالكترونية ، 2006 http://www.alitthad.com
4. الربيعي ، د.فلاح خلف ، اتجاهات التنويع الانتاجي في قطاع الصناعة التحويلية واثرها على الاقتصاد العراقي ، ماخوذ من شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) mpra.ub-muenchen.de
5. الحسناوي ،د كريم مهدي ، مبادئ علم الاقتصاد ،المكتبة القانونية ،شارع المتنبي ، بغداد ،2011
6. صندوق النقد العربي، 2004
7. طالب ، دعلاء فرحان ، تقويم جودة الخدمات السياحية الدينية من وجهة نظر الزائرين ، دراسة مديانية ،كربلاء ،مجلة اهل البيت ،العدد ،4 ،2005
8. عماد عبد اللطيف سالم ،الدولة والقطاع الخاص في العراق(1921-1990)،بيت الحكمة ،بغداد،2010.
9. عمرو محي الدين ،التنمية والتخطيط الاقتصادي ،دار النهضة العربية ،بيروت ،1972
10. كاثلين لانكي،تصنيع العراق،ترجمة:صكار العاني ،بغداد،1963
11. مجلة التعاون الاقتصادي بين الدول الإسلامية ،تغير الحصص القطاعية في الانتاج القومي للدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي (1979-1983) ،مجلد السابع،جزء الثالث،عدد 27-28، يوليو –ديسمبر،1987.
12. شافعي ، د. محمد زكي،التنمة الاقتصادية ،الكتاب الاول ،دار النهضة ،بيروت،1070.
13. مفاهيم ومصطلحات أقتصادية ،مأخوذ من الانترنت . .. http://www.alsabaah

14. (ناجي، خالدة محمد ، المصارف العراقية ودورها في الاستثمار الواقع .....والطموح ،إلى مجلس كلية الادارة والاقتصاد بالاكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك وهي من متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية،2010)

15. وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للأحصاء ، مؤشرات أحصائية عن الواقع الأقتصادي والأجتماعي في العراق للمدة (2003–2013)، بغداد ، 2014

16. وزارة التخطيط والتعاون الانمائي العراقية ، خطة التنمية الوطنية للسنوات (2010–2013) ، بغداد ، 2009

17. وزارة التخطيط والتعاون الانمائي العراقية ، دائرة الحسابات القومية ، الناتج المحلي الاجمالي حسب الانشطة للقطاع الخاص بالأسعار الجارية ، للسنوات (2003–2013) بغداد ، 2008 .

18. وزارة التخطيط والتعاون الانمائي العراقية ، دائرة السياسات الاقتصادية والمالية ،التقرير الاقتصادي العراقي 2010 ، بغداد ، 2011 .

ثانيا – المراجع الأجنبية:

1- Simon kuzents,Economic Growth of Hatians,second printing ,London,oxford university press ,1972.